حول إعادة صياغة البناء الابستمولوجي لمفهوم السيادة في ظل العولمة

الدكتور مخلوف ساحل

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

الملخص

السيادة مفهوم سياسي وقانوني يعبر عن الوجود السياسي والقانوني للدولة داخليا وخارجيا. ظهر مبدأ السيادة مع قيام الدولة الوطنية في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا سنة 1648. في ظل تشعب التعريفات واختلاف الرؤى حول مفهوم السيادة، يمكننا حصر وتصنيف هذه التعاريف ضمن تصورين؛ التصور التقليدي والتصور الحديث. إن السيادة الوطنية تواجه عدة تحديات و تهديدات في مختلف المجالات، خاصة في ظل العولمة،حيث أن الاتجاه النيوليبرالي للعولمة أضحى يشكل خطرا على السيادة الوطنية وللحد من زحف هذا الاتجاه لا بد من تعزيز دعائم الدولة.

الكلمات المفتاحية

البناء الابستمولوجي، السيادة الوطنية، الدولة الوطنية، العولمة.

المقدمة

شكل مفهوم السيادة منذ مؤتمر ويستفاليا سنة 1648 أحد المفاهيم القانونية والسياسية المركزية التي تناولتها العديد من الدراسات الأكاديمية، كونها من مميزات الدولة وركيزة من ركائز الدولة الوطنية باعتبارها نموذجا حديثا للدولة.

كما تعد السيادة محددا مركزيا لمفهوم الدولة الوطنية ويتجسد بها الوجود القانوني والسياسي للدولة في المجتمع الدولي، كما يكرس بموجبها الاستقلال الوطني لأي دولة وطنية، إلا أن ما يعد جليا أن موضوع السيادة له مدلول تقليدي ومدلول حديث استنادا إلى التعريفات المختلفة لهذا المفهوم، وقد أصبح في الوقت الراهن خصوصا في

ظل تدفق مسارات العولمة محل جدال قيمي وفكري الهدف منه التأسيس لمحاولة إعادة صياغة البناء الابستمولوجي لمتغير السيادة من حيث مضمونه ومكانته ومستقبله. ومن خلال الدراسة الحالية سنحاول تحليل وتفكيك هذا التصور التغييري لموضوع السيادة من حيث تحديد ماهيتها ومميزاتها وأشكالها ثم مستقبلها في ظل العولمة؟

المحور الأول :الإطار الايتيمولوجي لمفهوم السيادة

تعد السيادة إحدى السمات الأساسية التي تتميز بها الدولة كتنظيم سياسي وقانوني، وتشكل عنصرا جوهريا في تجسيد الوجود السياسي والقانوني للدولة داخليا وخارجيا، وهذا ما يعرف بالسيادة السياسية والسيادة القانونية التي تمارسها الدولة لإثبات لإثبات وجودها.

والسيادة أيضا تعبر عن مفهوم سياسي وقانوني من حيث أنها تعتبر شرطا يجب توفره إلى جانب شروط أخرى كالشعب والإقليم والسلطة السياسية حتى يتسنى للدولة أن تكون عضوا في المجتمع الدولي، وينطوي أيضا مفهوم السيادة على امتلاك السلطة المطلقة التي تتصف بها الدولة ككيان سياسي دون أي قيد، داخليا كان أم خارجيا، وتمارسها داخل حدودها الوطنية، أي أن الدولة تمارس بموجب سلطتها السياسية سيادة إقليمية في مجال حدودها الوطنية، ومن خلال تمتعها بالسيادة الوطنية فإن ذلك يسمح لها بفرض وجودها دوليا وإقامة علاقات دبلوماسية مع دول أخرى وإبرام معاهدات واتفاقيات دولية.

ويتفق فقهاء القانون الدولي على أن مبدأ السيادة (la souveraineté) ظهر مع قيام الدولة الوطنية في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا سنة 1648، حيث تم بمناسبة إبرام هذه المعاهدة اعتماد السيادة كأحد أهم مبادئ القانون الدولي العام باعتباره يكرس الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها الدول داخل إقليمها الوطني ودون أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، وكذلك يجسد قاعدة دولية مفادها أن الدول تقيم علاقات مع دول أخرى على أساس المساواة.

وقد كان للفقيه الفرنسي جان بودان (Jean Bodin) أثرا كبيرا على بروز مبدأ السيادة كما تبنته معاهدة ويستفاليا من خلال كتابه الشهير الصادر سنة 1576 «الكتب الستة في الجمهورية» (les six livres de la république)، حيث اعتبر أن مبدأ السيادة

يوحي إلى السلطة العليا التي تتميز بها الدولة وتحتكرها، وتتمتع بها بصفة مطلقة، وهي سيادة كاملة وغير قابلة للتجزئة، وقد شكل تصور بودان للسيادة حسب الكثير من الفقهاء نظرية عامة ومتكاملة لمفهوم السيادة.

ويلاحظ أيضا أن معاهدة ويستفاليا كرست فكرة السيادة على المستوى الأوروبي ثم الدولي كأساس لبناء العلاقات الدولية، والتي من الضروري أن يميزها مبدأ المساواة بين الدول، كما كرست أيضا فكرة جوهرية مفادها أن الشؤون الداخلية للدول شيء مقدس، لدرجة اعتبار أن أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لدولة ما، يعد مخالفا لمبدأ سيادة الدولة ومخالفا لقواعد القانون الدولي العام وما أقرته كذلك المواثيق الدولية. كما امتدت أثار هذه المعاهدة لتمس ميثاق الأمم المتحدة المبرم سنة 1945، حيث تبنى هذا الميثاق هو الآخر مبدأ سيادة الدول والمساواة بينها، وبناءا على المبادئ التي تضمنها الميثاق الأممي فإن جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يتمتعون بسيادتهم الكاملة داخليا وخارجيا، وإن المساواة تشكل المبدأ الذي يقرر الحقوق والالتزامات التي تتمتع وتقع على الدول ويحكم المنظمة نفسها.

وإذا كان الفضل في وضع نظرية كاملة لمفهوم السيادة يعود للفقيه الفرنسي بودان، فإن ذلك شكل حسب الفقهاء النظرة التقليدية لمبدأ السيادة حيث جعل «بودان» سيادة الدولة مطلقة وشاملة وغير مجزئة. ومع ظهور وتطور الدولة الحديثة وتطور القانون الدولي العام ظهر ما يعرف لدى الفقه بالتصور الحديث لمفهوم السيادة وهو الذي يجعل الدول ملزمة باحترام ما تمليه عليها التزاماتها الدولية الناشئة عن عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية والمرتبطة أيضا بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تبرمها مع الدول الأخرى. كما صاحب هذا التصور الحديث ظهور متغيرات جديدة ومفاهيم حديثة غيرت جذريا المضمون التقليدي لمبدأ السيادة، وذلك نتيجة الترابط المكثف الذي يميز العلاقات الدولية الحديثة وحدة تشابكها وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، يوجد تأثير كبير على سيادة الدول، ناتج عما يمليه القانون الدولي الحديث عليها مثل ضرورة احترام واجباتها الدولية والالتزام بالمواثيق الدولية واحترام حقوق الإنسان، زيادة على ما تفرضه العولمة الزاحفة والنظام الدولي الراهن بشكل عام.

المحور الثاني: المقاربات التنظيرية لمفهوم السيادة بين الطرحين التقليدي والحديث

تباينت المواقف الفقهية حول وضع تعريف موحد لمفهوم السيادة وتحديد مميزاتها، وتأرجحت التعريفات الواردة بشأن هذا المفهوم بين الأطروحة التقليدية والأطروحة الحديثة.

وتندرج التصورات التقليدية لمفهوم السيادة ضمن ما عرف بالفقه التقليدي وفي هذا السياق نذكر تعريف الفقيه «كاري دي مالبرغ» الذي اعتبر أن مفهوم السيادة له معنى سلبي يقوم على إنكار كل مقاومة أو قيود على السلطة العامة[1]، وإن السيادة حسبه تمثل إحدى الميزات الأساسية للدولة.

وهناك من عرفها أيضا مثل جان دابن (Jean Dabin) على أنها خاصية من خصائص الدولة التي تنفرد بمقاليد السلطة وتمارسها وفق إرادتها السياسية المنفردة، مع ضرورة احترام الحدود التي يضعها القانون. كما تستطيع الدولة عند ممارسة سيادتها بصفة كاملة أن تواجه كافة الأفراد والجماعات الخاصة والعامة المتواجدة داخل حدودها الوطنية[2].

أما الفقيه جان بودان (Jean Bodin) الذي يعد أول من استعمل مصطلح السيادة فقد عرفها على أنها تجسيد لشخص الحاكم الذي يعد بمثابة جوهر السيادة وكونه يمثل السلطة التي لا تخضع ولا تقيد إلا وفق القانون. واعتبر أيضا أن السيادة هي تمثيل للسلطة العليا التي ينصاع لها الأفراد جميعا[3]داخل الدولة والمجتمع، فالسيادة إذن عند الفقيه بودان تعني سلطة الإكراه والقوة القانونية التي تتمتع بها الدولة، وهذا ما يعرف أيضا بامتيازات السلطة العامة التي تستطيع الدولة بموجبها إصدار القوانين وفرض نفوذها على جميع الأفراد المتواجدين داخل حدودها الوطنية، كما تسمح لها أيضا هذه السيادة ممارسة أعمال وصلاحيات خارجية تتمثل في إقامة علاقات دبلوماسية وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

واعتبر الفقيه بودان أيضا أن السيادة غير قابلة للتجزئة وهي مرتبطة بالدولة ارتباطا وثيقا أي أنها دائمة مع دوام الدولة ولا تزول إلا مع زوال الدولة، وهي مطلقة

على اعتبار أن الدولة تمارسها دون قيد إلا بشكل استثنائي فيما هو مقرر ضمن القيود القانونية وهي القانون الطبيعي والقانون الإلهي وما تقره الأنظمة السياسية المختلفة، وأن الحاكم حسب بودان، لا يكون مسؤولا عن أعماله إلا أمام سلطة عليا هي السلطة الإلهية[4].

أما الفيلسوف «جان جاك روسو» (Jean Jaques Rousseau) اعتبر أن السيادة هي أساسا مجسدة في الشعب وهو مصدرها الأساسي وهذا ما عرف بمصطلح سيادة الشعب (la souveraineté du peuple) وإن الإرادة الشعبية هي التي تشكل في الأخير السيادة التي تتمتع بها الدولة، كما يتفق «روسو» مع المفكر «بودان» في اعتبار السيادة اللصيقة بالدولة هي ذات طابع مطلق وغير قابلة للتجزئة، إضافة إلى أن روسو ربط بين السيادة ومفهوم العقد الاجتماعي الذي اعتمده كأساس نظري لبناء الدولة. في حين اعتبر الفيلسوف والمفكر توماس هوبز (Thomas Hobbs) أن السيادة هي مظهر من مظاهر السلطة الواسعة والمطلقة التي يتمتع بها الحاكم بصفة الحائز الوحيد لهذه السيادة داخل الدولة، وبالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال التنازل عنها أو تقاسمها مع أي جهة كانت، وبذلك أقر هوبس السيادة التي تقوم على سلطة الحاكم بشكل مطلق وهو ما عرف لدى الفقهاء بنظام الحكم المطلق[5] (gouvernance absolue).

أما عن التصورات الحديثة للسيادة فيمكن الإشارة إلى التعريف الذي تقدم به الفقيه «بريلو» (Prelo) الذي عرفها على أنها «السلطة التي تقرر نهائيا كآخر درجة ودون تعقيب عليها»، أي أن السلطة الحاكمة تمارس السيادة داخل حدود الدولة باعتبارها ركن من أركان الدولة الحديثة[6] وهي أيضا خاصية من خصائص الدول والتي تميزها عن باقي التنظيمات الأخرى الداخلية والخارجية، التي إن كانت تتمتع بنوع من الاستقلال إلا أنها لا ترقى أبدا إلى نفس مستوى السيادة.

إضافة إلى هذا التعريف، فقد تناولت بعض المدارس الحديثة في العلاقات الدولية مفهوم السيادة مثل المدرسة الواقعية الكلاسيكية التي اعتبرت السيادة من مميزات الدولة الوطنية وبموجبها تستطيع الدولة تحقيق مصالحها الوطنية، كما اعتبر رواد هذه المدرسة أن السيادة التي تتمتع بها الدولة الوطنية، شيء مقدس لا يجوز المساس به ولا يمكن التنازل عنها أبدا وأن أي تدخل في شؤون الدولة الداخلية يعد مساسا بمبدأ

سيادتها الوطنية وبذلك فإن الدولة الوطنية هي المحتكر الوحيد للسيادة دون سواها من التنظيمات الأخرى كالمجتمع المدني والأمة والمنظمات الدولية، وهي حق مكتسب تملكه الدولة الوطنية. وما قاله الأستاذ «أديمار إسماين» (Adhémar Esmein) يصب في هذا الاتجاه، حيث اعتبر أن السيادة ملك وحكم لشخص قانوني دائم ووحيد هو الدولة والتي تشخص الأمة جمعاء[7].

هذا ويلاحظ، أن مفهوم السيادة المطلق والواسع بمعناه التقليدي أو بمعناه الحديث، تعرض إلى انتقادات نظرية، فالماركسيون مثلا انتقدوا بشدة مفهوم السيادة باعتباره ابتكار وضعته الطبقة البورجوازية لخدمة مصالحها والحفاظ عليها، وهذا ما يتجه بخلاف مصالح الطبقة البروليتارية التي ينبغي عليها أن تتصدى للدولة البورجوازية وسيادتها والقضاء عليها، كما ظهرت اتجاهات نظرية فيما بعد نادت بعضها إلى ضرورة الحد من المفهوم المطلق للسيادة، وأخرى دعت إلى عدم الاعتراف كلية بمفهوم السيادة ونكرانه وتدعو إلى زواله وزوال الدولة الوطنية معه.

مميزات السيادة

لقد حددها الفقه من خلال التعريفات المختلفة الواردة بشأن هذا المفهوم ومن أهمها:

• إن السيادة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة أي أنها لصيقة بشخصيتها القانونية وتبقى قائمة ما دامت الدولة، ولا تزول السيادة إلا إذا زالت الدولة واندثرت شخصيتها كانصهار الدولة في دولة ما، أو انقسام الدولة إلى عدة دويلات كيوغسلافيا أو أن تتعرض دولة ما إلى احتلال إقليمها كما هو كان الحال في العراق سابقا.

وبذلك تزول سيادة الدولة أو على الأقل تصبح محدودة إلى درجة أن الدولة تكون غير قادرة على ممارسة مظاهر سيادتها الإقليمية داخليا وخارجيا.

• إن السيادة التي تتمتع بها الدولة هي كاملة وشاملة وغير قابلة للتجزئة ولا تكون ناقصة وأن الدولة تمارسها لوحدها دون منازع.

• إن السيادة الوطنية لأي دولة تجسد مظهرا من مظاهر الاستقلال الوطني الذي تتمتع به الدولة، على أساس أن الدولة المستقلة تستطيع ممارسة سيادتها الكاملة

في إطار حدودها الوطنية، وبموجب هذه السيادة يمكنها إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع الخارج.

حري بنا الذكر أيضا، أن لمفهوم السيادة مدلولين أساسيين قانوني وسياسي، فالمدلول القانوني مرتبط بالمبادئ التي يقررها القانون الدولي، والذي يجعل كل الدول تتواجد في المجتمع الدولي على أساس مبدأ المساواة ودون تمييز. أما المدلول السياسي لمفهوم السيادة فهو متصل بالواقع الدولي الذي يعرف وجود دول عديدة تتمتع بسيادة فعلية وحقيقية تمكنها عند الضرورة التصدي لأي تدخل خارجي ومواجهة الضغوط الخارجية مهما كانت طبيعتها، كما توجد دول أخرى تتمتع بالاستقلال الوطني وتمارس سيادتها الوطنية على وجه شكلي فقط، بحيث لا تستطيع أن تواجه الضغوط والتأثيرات المتباينة والعديدة والآتية من الخارج بالأساس.

أما عن أشكال السيادة الوطنية فقد توصل الفقه إلى تحديدها في نوعين أساسين هما، السيادة الداخلية (souveraineté interne) والسيادة الخارجية (souveraineté externe). فالسيادة الداخلية تعني في فحواها انعدام أي سلطة أو أي تنظيم أو أي قوة أعلى من الدولة صاحبة السيادة والتي تمارس صلاحياتها الواسعة السلطة الوطنية القانونية الممثلة الوحيدة لها، كما تعني أيضا أن الدولة هي صاحبة القرار في كل ما يتصل بالشؤون الداخلية على شعبها وحدودها الوطنية ووفق إرادتها السياسية الوحيدة.

أما السيادة الخارجية يقصد بها أن الدولة لها كامل الحرية في إقامة علاقاتها مع الخارج ولا تخضع في ذلك لأي دولة أخرى أو لقوى دولية أخرى، ومن خلال ممارسة الدولة لسيادتها الخارجية يتجسد استقلالها الوطني واقعيا وتثبت وجودها كعضو فني المجتمع الدولي، من حيث أنها تملك كامل السلطة في ضبط علاقاتها الدبلوماسية وإبرام المعاهدات الدولية، وكذلك لها الحق في الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية تجسيدا لهذه السيادة الخارجية. هذا ويلاحظ أن أنواع السيادة كما رأيناه ووفق ما حدده الفقهاء تعني أن الدولة تتمتع بحق ممارسة سيادتها الوطنية داخليا وخارجيا.

المحور الثالث: نحو مراجعة مفهوم السيادة الوطنية في ظل مسارات العولمة

تطرح مسألة السيادة الوطنية إشكالية تطورها في ظل التطور الهائل والمتعدد الجوانب الذي يعرفه العالم في الوقت الراهن، وتطرح أيضا إشكالية تكيفها وكيفية مواجهة التحديات الراهنة والمختلفة التي تعترضها، ولعل أهم هذه التحديات نذكر مسارات العولمة النيوليبرالية وأيضا المفاهيم الأخرى التي تضمنها ما اصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد منذ 1989 سنة سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة وتلاها زوال المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي. ومن هذه المفاهيم يوجد المد الديمقراطي (démocratisation) والليبرالية السياسية كمسار عالمي فرض نفسه والليبرالية الاقتصادية كأساس لنظام اقتصادي عالمي لا يعترف بالسيادة والحدود الوطنية وغيرها من المفاهيم الحديثة.

وقد طرحت العولمة بشكل أساسي مسألة موقع السيادة الوطنية ومستقبلها من خلال ما أفرزته من مسارات عديدة وسريعة اقتصاديا، سياسيا ،اجتماعيا، إعلاميا وثقافيا، وتواجه الدول الوطنية وسيادتها الوطنية بل وأكثر من ذلك تعيد النظر في محتوى ومدلول هذه المفاهيم التي فرضت نفسها في المجتمع الدولي. لهذا السبب طرحت عدة دراسات أكاديمية فكرة تراجع السيادة الوطنية كمفهوم مطلق نتيجة المتطلبات التي يفرضها الواقع الدولي الراهن من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية والمنظمات العالمية وحتى المنظمات غير الحكومية المؤثرة.

وقد كان لهذه التحولات العميقة التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة واختلال موازين القوى الدولية جراء انهيار المعسكر الاشتراكي وزوال الاتحاد السوفيتي، آثار كبيرة على الدول وسيادتها الوطنية، خصوصا مع بروز الأحادية القطبية والسيطرة الأمريكية على العالم كإحدى الملامح الأساسية لما اصطلح عليه بالنظام العالمي الجديد، وسجلت هذه الهيمنة الأمريكية بوضوح على المستوى العسكري حيث أصبحت العمليات الدولية الهادفة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لا تتم بشكل مباشر تحت إشراف هيأة الأمم المتحدة كما يقرره الميثاق الأممي، بل تنظم وفق ما تقره المصالح الأمريكية وغيرها. ومن جهة أخرى طالت هذه الهيمنة أيضا المستوى الاقتصادي

والتجاري والتي كانت واضحة في دورة أورغواي (Uruguay Round) سنة 1993، وهي الدورة التي شكلت محطة المبادئ الأساسية المسيرة للتجارة العالمية وشهدت ميلاد المنظمة العالمية للتجارة وفق التصور الأمريكي، وما تقتضيه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك أخذت الدول تغير من قوانينها الوطنية وفق ما يخدم التوجهات الجديدة للتجارة الدولية وأحيانا على حساب سيادتها الوطنية، وهو ما أثر على التصور التقليدي للسيادة الوطنية الذي يعتبر الدولة الطرف الوحيد الذي يحدد السياسة الاقتصادية والتجارية وطنيا[8].

أما على المستوى السياسي فقد دفعت الملامح السياسية للنظام الدولي الجديد كانتشار المد الديمقراطي وازدياد الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان، إلى ظهور بعض الكتابات الأكاديمية المعززة للهيمنة الأمريكية المتزايدة، ومن أهمها الدراسة التي أعدها المفكر الأمريكي «فرانسيس فوكوياما» (Francis Fukuyama) والمعنونة بنهاية التاريخ، ومفادها إن نهاية الحرب الباردة وزوال المعسكر الاشتراكي واندثار الإيديولوجية الاشتراكية راجع إلى الانتصار التاريخي للفكر اللبيرالي سياسيا وصلاحيته اقتصاديا كأرضية لنظام عالمي جديد. وقد كان لهذه المفاهيم الفكروية أثرا على فكرة السيادة الوطنية من خلال التأثيرات الدولية عامة والأمريكية خاصة التي تواجه الدول الوطنية في عملية تحديد أنماط أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، ووفق المعايير والقيم الغربية التي تسعى الولايات المتحدة جاهدة إلى فرضها على العالم وبشكل خاص على دول العالم الثالث، من خلال دفع عملية دمقرطة العالم سلميا كما هو الحال في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير (Grand Moyen-Orient) أو بالقوة كما فعلت في العراق بعد أن احتلته وأطاحت بالنظام السياسي العراقي ادعاءا منها بدمقرطة هذا النظام وتحرير الشعب العراقي من قبضته.

بالإضافة إلى كل هذه التأثيرات التي طالت مبدأ السيادة الوطنية نتيجة ما تمخض عن النظام الدولي الجديد والتحديات الراهنة التي أفرزها، يمكن الإشارة أيضا إلى مسألة تدويل حقوق الإنسان أو ما عرف بعولمة حقوق الإنسان (Mondialisation des droits de l'homme) كأحد المداخل الأساسية الهادفة لإعادة صياغة البناء الابستمولوجي للسيادة، والتي أثرت أيضا على السيادة السياسية والقانونية لكثير من

الدول. وقد تعززت الحماية الدولية لحقوق الإنسان بعد أن أدخل ضمن القانون الدولي الحديث حقوق جديدة تسمح لدول ما أن تتدخل في شؤون دول أخرى، منها حق التدخل (droit d'ingérence) لدواعي إنسانية والعمل على التكريس العملي لمبادئ القانون الدولي الإنساني (droit international humanitaire). وهناك من تحدث في العالم الغربي عن فكرة «واجب التدخل» (le devoir d'ingérence) مثل «برنارد كوشنر» (Bernard Kouchner) - المسؤول الأول سابقا عن منظمة أطباء بلا حدود- وهو الواجب الذي يحمل في طياته مساس صريح بالسيادة الوطنية للدول في الجنوب كونها المستهدفة بشكل أساسي بحجة قصورها على توفير الحماية الضرورية لمواطنيها أو تحت ذريعة مساسها بحقوق الإنسان. هذا وإذا كانت فكرة الدفاع عن حقوق الإنسان مسألة مقبولة حتما، لكن ما يعد مرفوضا بشكل مطلق هو منطق الإزدواجية الذي يعتمده الغرب والانتقائية (Sélectivité) في اختيار الأماكن التي يدافع فيها عن مسألة حقوق الإنسان، فمثلا وبالرغم من الاعتداءات المتكررة على حقوق الإنسان في فلسطين، إلا أن إسرائيل لم تتعرض أبدا إلى أي مضايقة غربية أو أمريكية في هذا المجال وبأي شكل كان، وهو الواقع الذي يتناقض والشرعية الدولية ويتعارض مع مسألة حقوق الإنسان إطلاقا.

وعلى صعيد آخر تجدر الإشارة إلى التأثيرات الكبيرة الواقعة على مفهوم السيادة الوطنية من جراء الثورة الإعلامية والاتصالية الضخمة التي تطورت بشكل سريع مع ظهور التكنولوجيات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال وتفاقم الثورة المعلوماتية والرقمية، مما جعل العالم كله يتحول إلى قرية صغيرة. وقد تأثرت سيادة الدولة الوطنية بالمفهوم التقليدي لفكرة السيادة التي تعني أن الدولة بإمكانها تطويق حدودها وإغلاقها، وهو الأمر الذي أصبح مستحيلا نتيجة الاختراقات الخارجية الناجمة عن هذه الثورة الإعلامية، مما جعل فكرة السيادة لم تعد لها مكانا في ظل هذه الديناميكيات التي أفرزها النظام الدولي الجديد. واعتبر لذلك الإعلام الفضائي من آليات الهيمنة الأمريكية على العالم وهو ما دفع «جوزيف ناي» إلى القول في مقال مشترك مع «وليم جونز» (مسؤول سابق في البنتاغون نشر في مجلة الشؤون الخارجية) (Foreign Affairs) في العدد الصادر في أفريل 1996: «كيف أنه سيكون من السهل على أمريكا أن تسيطر سياسيا على العالم في المستقبل القريب، وذلك بفضل قدرتها التي لا تضاهى في إدماج النظم الإعلامية المعقدة»[9]، وهو ما يدل بشكل واضح إلى أي مدى تزعزع مفهوم السيادة

الوطنية نتيجة الاختراق الإعلامي الخارجي المتزايد والذي تعجز أي دولة عن التصدي له مهما كانت قدراتها.

يظهر مما سبق أنه ونتيجة لاهتزاز مفهوم السيادة الوطنية من جراء التأثيرات الدولية التي واجهته، فإن مفهوم الحدود (les frontières) تأثر هو الآخر وبصفة أكيدة بكل ما تفرزه البيئة الدولية، حيث بعدما كانت مسألة الحدود الوطنية تتمتع بقدسية عضوية وفي سياق سعي كل دولة وطنية للدفاع عن حدودها بكل ما تتوفر عليه من قوة، فإن التحديات الراهنة التي أشرنا إليها مسبقا، جعلت متغير الحدود محل إعادة نظر خصوصا من زاوية إعلامية واقتصادية[10].

علاوة على ذلك أدى التطور التكنولوجي الهائل لوسائل الإعلام والاتصال ووسائل النقل، إلى التقليل من أهمية الحدود، وأضحت لا تشكل عوائق فاصلة بين الأسواق المنتجة والأسواق المستهلكة لمختلف السلع والبضائع والمنتجات الثقافية والإعلامية، مما أثر على استقلالية السياسات الاقتصادية والإعلامية والثقافية الوطنية نفسها ومنه التأثير لا محال على فكرة السيادة الوطنية بصفة عامة، كما تؤثر على فكرة الحدود بصفة خاصة[11].

وقد نتج عن جملة هذه التأثيرات والتحديات الراهنة التي واجهت مفهوم السيادة الوطنية، إشكالية الاستمرار في الأخذ بفكرة السيادة وطرحت مسألة بقاء السيادة أو زوالها، واختلفت الآراء والأطروحات.

فهناك من اعتبر أن كل التحديات الراهنة التي تفرزها العولمة و تواجه مفهوم السيادة الوطنية أدت إلى التآكل التدريجي لمفهوم السيادة، حيث تصبح قدرة الدول في ممارسة سيادتها الوطنية مسألة نسبية، ومنه عدم قدرتها على فرض سيادتها السياسية[12].

وهناك من اعتبر أن العولمة تجعل من الضروري إعادة صياغة مفهوم السيادة لمواجهة هذه التحديات التي تنتجها فواعل دولية غير الدول كالأسواق المالية والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها[13]، وهي قوى لا تعترف فقط بمفهوم السيادة بل تعتقد أن فكرة السيادة لا تحمي الدول أصلا في الوقت الراهن كما وصفه المفكر الأمريكي ريشارد هاس(Richard N.Hass)[14]، بل وهناك من طرح فكرة

أكثر راديكالية إلى درجة القول أن عالم اليوم هو عالم بدون سيادة نتيجة شدة الترابط الاقتصادي الذي يميز العلاقات الدولية، مما يجعل مسألة السيادة الاقتصادية دون أي تأثير ونتيجة أيضا لتزايد التدخل الإنساني في الشؤون الداخلية للدول، ما يجعل فكرة السيادة السياسية للدول بدون أية أهمية.

والخلاصة أن مفهوم السيادة الوطنية أصبح يواجه في عالم اليوم تزايد مستمر للتحديات والتهديدات الآتية من الخارج بشكل أساسي وبأشكال مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية إلى درجة أن هناك أراءا تصب في الاتجاه الذي يقول باختفاء السيادة الوطنية، وهناك جانب من الآراء القائلة بتراجع مفهوم السيادة الوطنية نتيجة العولمة الزاحفة بوتيرة سريعة جدا، وهذا هو الرأي الأقرب إلى الواقع الدولي الراهن وما يبقى أكيدا ومؤكدا هو أن السبيل الوحيد للتصدي لمسارات العولمة النيوليبرالية الزاحفة هو تعزيز دعائم الدولة الوطنية وبصفة اخص دعامة السيادة الوطنية.

الهوامش

1. محفوظ محمدي، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1990، ص 52.
2. مهنا محمد نصر، نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 51 وما يليها.
3. مهنا محمد نصر، مرجع سبق ذكره، ص 55.
4. الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 360.
5. Adhémar Esmein, Droit constitutionnel in : Barrét Kriagl, Bend, Les chemins de l'état, Paris, Calman Lévy, 1986, P3.
6. العيسوي إبراهيم، الجاث وأخواتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995، ص 52.
7. محمود سيد أحمد، « حول إشكالية النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، أفريل 1991، ص 25 و 26.
8. حيدر محمود «السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة»، مجلة شؤون الأوسط، أكتوبر/

نوفمبر 2000، العدد 100، ص50.

9. نفس المرجع، ص64.

10. Baguenard Jaques, l'état une aventure incertaine, Paris, Editions Ellipsses, 1998, p40.

11. د. علي زهران جمال، «تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب»، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 22 -23 أكتوبر 2003، الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص79.

12. Laughland John, la liberté des nations …. Traduit de l'anglais et préfacé par Edouard Husson, Paris, Editions de Gubert, 1997, P 202.

13. Haas Richard, N, « Repenser la souveraineté», Project Syndicat, traduit de l'anglais par Béatrice Einsiedler in : Le quotidien d'Oran, jeudi 09/03/2006, p 10.

14. لمزيد من المعلومات حول هذه الفكرة أنظر :

15. Badie Bertrand, Un monde sans souveraineté. Les états entre ruse et responsabilité, Paris, Fayard, 1999.

قائمة المراجع

باللغة العربية

- أ.محفوظ محمدي، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1990، ص 52.
- مهنا محمد نصر، نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 51 وما يليها.
- الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 360.
- محمود سيد أحمد، « حول إشكالية النظام العالمي الجديد»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، أفريل 1991، ص.ص 25 و 26.

- حيدر محمود «السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة»، مجلة شؤون الأوسط، أكتوبر/ نوفمبر 2000، العدد 100، ص50.
- زهران جمال، «تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب»، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 22 23- أكتوبر 2003، الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص79.

باللغة الفرنسية

- Adhémar Esmein, Droit constitutionnel in : Barrét Kriagl, Bend, Les chemins de l'état, Paris, Calman Lévy, 1986, P3.
- Baguenard Jaques, l'état une aventure incertaine, Paris, Editions Ellipsses, 1998, p40.
- Laughland John, la liberté des nations …., traduit de l'anglais et préfacé par Edouard Husson, Paris, Editions de Gubert, 1997, P 202..
- Haas Richard, « Repenser la souveraineté», Project Syndicat, traduit de l'anglais par Béatrice Einsiedler in : Le quotidien d'Oran, jeudi 09/03/2006, p 10.
- Badie Bertrand, Un monde sans souveraineté. Les états entre ruse et responsabilité, Paris, Fayard, 1999.